

العزلة تلاحق حكومة السراج بعد الاتفاق مع الأتراك



تفاهم يثير غضبا دوليا متصاعدا

المعنية مثل البرلمان أو الهيئات التشريعية. وردت المصادر الالتجاء إلى مذكرة التفاهم كوسيلة للتهرب من ضرورة عرضها على مجلس النواب المنتخب، في ظل ما ينص عليه اتفاق الصخرات المبرم قبل أربع سنوات بوجود عرض كل الاتفاقات المبرمة مع أطراف خارجية على البرلمان وأن تحظى قبل ذلك بتوقيع جميع أعضاء المجلس الرئاسي التسعة، بينما لم يبق منهم قيد الممارسة الفعلية سوى خمسة. وأعلنت الجريدة الرسمية التركية أن مذكرة التفاهم الموقعة بين حكومة الوفاق الوطني وتركيا بشأن تحديد المجالات البحرية دخلت، السبت، حيز التنفيذ، بينما أكد مستشار الرئيس التركي، ياسين أقطاي أن أنقرة ماضية لتنفيذ مذكرة التفاهم التي وقعتها مع حكومة الوفاق قبل أيام وسببها الاستكشاف وإنتاج النفط والغاز بمجرد إتمام الإجراءات القانونية.

وإضافة إلى ذلك، ذكرت مصادر مطلعة أن هناك دافعا غير معلن للإصرار على تسمية الوثيقة المتعلقة بالمنطقة الاقتصادية البحرية الموقعة في 27 نوفمبر الماضي بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس المجلس الرئاسي الليبي فائز السراج بمذكرة تفاهم وليست اتفاقية، وأن هذا الدافع هو عدم الاضطرار لعرضها على البرلمان الليبي المنتخب للتصديق عليها. وأضافت المصادر أن الجانب التركي هو الذي اقترح الاتفاقية وقام بتحرير بنودها وهو الذي اقنع السراج بالتوقيع عليها مقابل التوقيع على مذكرة التفاهم المتعلقة بالتعاون الأمني والعسكري.

وتابعت المصادر أن مذكرة التفاهم لا تحظى في القانون الدولي بنفس امتيازات الاتفاق، ويمكن إلغاؤها في أي وقت، وهي أقرب إلى اتفاق المعنوي بين طرفين لا يستوجب تصديق البرلمان والغطاء الدستوري.

وفي ما يتعلق بالعلاقات الدولية، تعتبر السرية أهم ما يخص مذكرة التفاهم حيث إن القانون يسمح بذلك كما أنها توقع في معظم الدول دون الرجوع إلى المؤسسات الداخلية

بمطابقة انتهاك للاتفاقية التي يمكن أن تعطل بشكل خطير علاقات ليبيا مع الدول المجاورة. وتابعت الشكوى القبرصية أن قضايا إبرام المعاهدات الشرعية دوليا ليست هي الوحيدة التي تتعرض للخطر هنا، بل إن محتوى الاتفاقية يسخر من قواعد راسخة للقانون الدولي، والتي وضعت على وجه التحديد من أجل ضمان العلاقات السلمية بين الدول، ووضع إطار لممارسة سيادتها وحقوقها السيادية، حيث لا ينبغي أن يكون المجلس خاملا في وجه الجهود المبذولة لتقويض هذه القواعد، المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار (ولاسيما المادتين 74 و83 بشأن تعيين الحدود البحرية بين الدول التي لها مصلحة قانونية فيها)، من خلال إبرام اتفاقات ترسيم الحدود المزمعة بين الدول غير الأطراف في الاتفاقية، خارج إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وبشكل مباشر يتعارض مع أحكامه، على أساس معايير تعسفية تنتهك أيضا الاعراف وتجاهل القانون الدولي تماما وكذلك حقوق الدول الأخرى في المنطقة، بما في ذلك قبرص.

المذكرة المبرمة مع حكومة السراج في 27 نوفمبر الماضي، نظرا إلى أنها غير شرعية وتجاهل وجود الجزر اليونانية في الخارطة، ولكن أيضا لأن تركيا أصبحت معزولة دوليا، حيث واجهت بذلك المذكرة كلا من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي وإسرائيل ومصر، مبرزا أن الناتو لن يصادق عليها أيضا، لأن "الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون كان لديه موقف واضح ضد هذا الاتفاق".

وأضاف رئيس الحكومة اليونانية أن ليبيا وتركيا ليست بينهما حدود بحرية، وأنه لا توجد في ليبيا حكومة حاصلة على الشرعية الوطنية، وبالتالي فإن هذا الاتفاق يصيرها الانتهاك، مبرزا أن "هذه القضية ستثار (الآن) في اجتماع الاتحاد الأوروبي، وأنا متأكد من أننا سنحصل على دعم شركائنا الأوروبيين".

واعتبرت وزارة الخارجية اليونانية أن مذكرة التفاهم بين السراج والأتراك "انتهاك صارخ للقانون الدولي للبحار والحقوق السيادية لليونان ودول أخرى". وفي الوقت نفسه، أدان سفير الولايات المتحدة باليونان جيفري باتي، في حديثه خلال اجتماع للمعهد الهيليني الأمريكي، مذكرة التعاون الموقعة بين تركيا وليبيا، وقال "المذكرة مع ليبيا أحدثت توترات في الإقليم. هذا لا يساعد على تحقيق روح الأمن والاستقرار التي تريدها الولايات المتحدة للمنطقة"، مضيفا أن بلاده قد أكدت بوضوح أنها ترى في اليونان عامل استقرار في المنطقة وجزءا من الحل.

بدورها توجهت جمهورية قبرص المعترف بها دوليا بشكوى رسمية إلى مجلس الأمن الدولي في نيويورك بشأن الاتفاقية البحرية الموقعة بين كل من تركيا والمجلس الرئاسي، أكدت فيها تمسكها بعدم أحقية حكومة السراج في توقيع الاتفاقيات وفقا لنصوص الاتفاق السياسي الصادر قبل أربع سنوات عن اجتماعات الصخرات المغربية. ووفق نص الرسالة القبرصية، يتحمل مجلس الأمن مسؤولية مباشرة عن ضمان التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي بين الليبيين كوسيلة للحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة. وينبغي أن يكون رد فعله على وجه السرعة من أجل القيام بعمل جيد لإعادة تقييم

إن "العلاقات الليبية- التركية تهم طرابلس وأنقرة حصرا ولا أحد يستطيع التدخل"، لكن "الإيطاليين قلقون، يقولون لنا إنهم يرغبون في أن يتم إخطارهم بتحركاتنا، وخاصة الأخيرة مع تركيا، لأنهم يظنون حلفاءنا التاريخيين على الرغم من أن سفيرهم في طرابلس يتحدث معنا طوال الوقت". وجاءت تصريحات سبالة بعد اجتماعه الجمعة مع وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو، والذي احتلت مذكرة تفاهم السراج مع الأتراك الجزء الأكبر منه، حيث حاول وزير خارجية الوفاق الدفع بالإيطاليين إلى إقناع الأوروبيين بوجهة نظر حكومتهم، طارحا كعادته جملة من الإغراءات الجديدة لسلطات روما.

وكانت مصادر ألمانية السبب أن قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) المنعقدة منذ أيام بلندن تحاشيت الخوض في قضية مذكرة التفاهم بين السراج والأتراك حول المنطقة الاقتصادية البحرية في شرق المتوسط، ونزاعها مع اليونان وقبرص، لتجنب الدخول في صراع مع أنقرة خلال المرحلة الحالية على الأقل، لكنها لم تستبعد أن تتسبب تلك القضية في الرفع من مستوى المواجهة العسكرية في ليبيا، في الوقت الذي تحاول فيه برلين زرع فتيل الأزمة من خلال المؤتمر الذي دعت إليه القوى الإقليمية والدولية المؤثرة في الملف الليبي والمزمع عقده أوائل يناير 2020.

وقال وزير الخارجية اليوناني نيكوس دندياس أمام الصحافيين إنه تم إهمال السفير ثلاثة أيام لمغادرة البلاد، موضحا في المقابل أن هذا القرار لا يعني قطع اليونان لعلاقتها الدبلوماسية مع ليبيا، مشيرة إلى أن القرار يعكس استياء الحكومة اليونانية من حكومة طرابلس، مؤكدا أن القرار جرى اتخاذه بعد "عدم استيفاء الجانب الليبي للشروط التي وضعناها". كما وجهت اليونان دعوة رسمية إلى رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح ونائب رئيس المجلس الرئاسي المنسحب فتحي المجبري لزيارة أثينا، بينما أرسل رئيس الحكومة اليونانية كيرياكوس ميتسوتاكيس رسالة إلى الحكومة التركية قال إنها ليست فقط من أجل القيام بعمل جيد لإعادة تقييم



الحبيب الأسود

كاتب تونسي

اتسعت دائرة الترحيمات بأن تشهد الأيام المقبلة مواقف أكثر صلابة ضد حكومة الوفاق التي يترأسها فائز السراج بعد اتفاقها المثير مع تركيا، مع اعتراف حكومتها أثينا ونيقوسيا طرح الموضوع بقوة خلال اجتماع الاتحاد الأوروبي غدا الاثنين.

وبدت مؤشرات العزلة الإقليمية والدولية في تزايد عشية الذكرى الرابعة لانتفاخ الصخرات الموقع في 17 ديسمبر 2015 وبعد طرد سفير حكومة الوفاق من قبل اليونان. وأكدت مصادر ألمانية السبب أن قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) المنعقدة منذ أيام بلندن تحاشيت الخوض في قضية مذكرة التفاهم بين السراج والأتراك حول المنطقة الاقتصادية البحرية في شرق المتوسط، ونزاعها مع اليونان وقبرص، لتجنب الدخول في صراع مع أنقرة خلال المرحلة الحالية على الأقل، لكنها لم تستبعد أن تتسبب تلك القضية في الرفع من مستوى المواجهة العسكرية في ليبيا، في الوقت الذي تحاول فيه برلين زرع فتيل الأزمة من خلال المؤتمر الذي دعت إليه القوى الإقليمية والدولية المؤثرة في الملف الليبي والمزمع عقده أوائل يناير 2020.

وقد نعتت المصادر الألمانية مذكرة التفاهم البحرية بين السراج والأتراك بأنها سخيفة نظرا إلى أنها لا تعطي اعتبارا لطبيعة الجغرافيا التي تفصل بين المياه الدولية ذات العلاقة بين ليبيا وتركيا بجزر يونانية، مشيرة إلى أن تنفيذ التفاهم مستقبلا يعني سيطرة تركيا على رودس وبحيد جزيرة كريت، ولا يخفي الألمان انزعاجهم من الدور التركي المساهم في إدامة النزاع الليبي من خلال دعم نظام رجب طيب أردوغان لمليشيات حكومة السراج بالسلاح والخزيرة، في تحد صارخ لقرارات مجلس الأمن، بينما تواجه إيطاليا ضغوطا متزايدة من دول الاتحاد الأوروبي باعتبارها العراب الأساسية لحكومة السراج. وحاول سبالة في مقابلة مع صحيفة "كوريري دي لا سيريا" الإيطالية التماهي في تبني النهج الخطأ بالقول

صراع مستمر على تثبيت النفوذ في شرق الفرات



أول صحيفة عربية صدرت في لندن

1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة

رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير

مختار الدباجي

كرم نعمة

حذام خريف

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة العيقوبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road

London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk

إلى استمرار العقوبات على النظام السوري، ومنعه من الاستفادة من مصادر الطاقة في المنطقة، واستمرار الفتوى على عملية إعادة الإعمار دون التوصل إلى حل سياسي.

تتعامل روسيا مع ملف شرق الفرات كسائر مناطق نفونها، حيث تعزز وجودها العسكري فيه، عبر اتخاذ قواعد ومقرات عسكرية لها؛ فقد أحكمت السيطرة على مطار القامشلي، وأرسلت قافلة ضخمة تابعة للشرطة العسكرية الروسية تتكون من مصفحات وشاحنات وصلت إلى المطار، ورافقتها قوات كردية في الطريق الواصل من بلدة عين عيسى إلى المطار، كما أرسلت إلى المطار منظومة "بانتييسير" الدفاعية قصيرة المدى.

وهي تريد أن تكون هذه القاعدة نقطة انطلاق أساسية لمروحياتها التي سترافق الدوريات العسكرية في المناطق الحدودية، بحجة بعد قاعدتي حميميم وطرطوس عن المنطقة، ومن المتوقع أن تلزم الحكومة السورية بتوقيع اتفاق استخبار طويل الأمد لمطار القامشلي، على غرار ما فعلت في حميميم وطرطوس.

أما الأميركيون، فقد أنهوا ترددهم بشأن الانسحاب من شمالي شرق سوريا، وأعلنوا انتهاءه، على لسان وزير الدفاع، مارك إسبر، مع بقاء 600 جندي أمريكي موزعين في خمس قواعد، أربع منها شمالي شرق سوريا؛ ما يعني أن الولايات المتحدة لا تهتم بنفوذها في سوريا. لكن الموقف الأميركي لا يزال قائما على منع عودة تنظيم داعش، ومنع إيران من التوغل في سوريا، إضافة

في إسطنبول، وقد أعلن عنها الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، في فبراير المقبل، مقترحا أن تكون دورية كل سنة، لتشكيل حلف يقوي موقفها في الملف السوري.

وعقد اجتماع رباعي، تركي-الماني-فرنسي-بريطاني، حول ما يخص سوريا، وذلك على هامش اجتماع دول حلف الناتو، اتفقوا فيه على ضرورة وقف هجمات النظام في إدلب، ودعم عملية اللجنة الدستورية، وأهمية القرار الأممي 2254، وتوسعي تركيا في نفس الوقت إلى عقد القمة الرباعية الثانية.

بينما يرفض الأكراد في قوات سوريا الديمقراطية، على لسان القيادي البارز مظلوم عبيد، مشاركة قوات النظام في معارك إدلب، ومعارك طرد الأتراك من سوريا دون اتفاق سياسي شامل يعترف دستوريا بهيكل الإدارة، وخصوصية قوات سوريا الديمقراطية. تنظر موسكو إلى مجمل التوافقات مع الحليف التركي، في إدلب وفي

شرق الفرات، على أنها أنية، فهي ترى أنها صاحبة الحق الأوحد بالنفوذ في سوريا، لذلك لا تطعن لها أنقرة، وتسعى بدورها إلى تحالفات مع الأميركيين، لتقوية موقفها من روسيا، ومع الأوروبيين كذلك.

هذا عدا عن خلاف أوروبي-أميركي مع تركيا الشريك القوي في حلف الناتو منذ 1952، بسبب شرائها منظومة أس-400 مع روسيا، والتي تتعارض مع الدفاعات الجوية لحلف الأطلسي، وتهدد مقاتلات أف-35، وقد أعلنت الولايات المتحدة، في يوليو الماضي، إبعاد تركيا عن برنامج تطوير طائرات إف-35، وهددت بفرض عقوبات عليها. لم تجد التنظيمات الكردية العاملة في قوات سوريا الديمقراطية بدا من اللجوء إلى روسيا، بعد أن شعرت بتخلي الأميركيين عنها. روسيا بدورها توسطت بينها وبين حكومة دمشق، وعقدت اتفاقات ثنائية بين الطرفين، ذات طابع عسكري؛ حيث انتهت المرحلة الأولى منها بانتشار الجيش السوري على طول الشريط الحدودي، من مدينة منبج بريف حلب الشرقي، غرب الفرات، وصولا إلى ديرك وبعبر سيمالكا الحدودي مع بشخابور التابع لإقليم كردستان العراق.

تنفذ حكومة دمشق رغبات روسيا في شرق الفرات، وما يتعلق بالتحالف مع قوات سوريا الديمقراطية، لكنها تريد من تلك القوات أن تخضع لإمرتها، وعودة سيطرتها المدنية والعسكرية كاملة، الأمر الذي يتناقض مع الإدارة الذاتية المعلنة من الطرف الكردي.

بينما يرفض الأكراد في قوات سوريا الديمقراطية، على لسان القيادي البارز مظلوم عبيد، مشاركة قوات النظام في معارك إدلب، ومعارك طرد الأتراك من سوريا دون اتفاق سياسي شامل يعترف دستوريا بهيكل الإدارة، وخصوصية قوات سوريا الديمقراطية. تنظر موسكو إلى مجمل التوافقات مع الحليف التركي، في إدلب وفي

رانيا مصطفى

تشهد منطقة شرق الفرات السورية صراعات وخلافات مستمرة بين الأطراف المسيطرة، رغم الاتفاقات المتعددة، إذ لم يتم تثبيت خرائط للنفوذ، ولا ضمانات حقيقية لتلك الاتفاقات.

فعملية نبع السلام التركية تمت بموافقة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بعد أن قرر سحب قواته من سوريا، وترك المنطقة لروسيا، التي بدورها سيطرت على قواعد كانت للقوات الأميركية، وبنيت أخرى، وأصبحت تسيطر على مطار القامشلي، بعد أن ثبتت حدود عملية نبع السلام مع تركيا، ونشرت قوات "الهجانية" السورية التابعة للنظام السوري على طول الحدود، وتوسلت بين حكومة دمشق وقوات سوريا الديمقراطية لإجبار توافقات عسكرية الطابع، فيما قرر الأميركيون الاحتفاظ بقوات بالقرب من أبار النفط والغاز، ومنعها عن النظام وروسيا، مع بقاء السيطرة الجوية لقوات التحالف الدولي، وشاعت أنباء عن توغل إيران في ريف الحسكة، عبر تجنيد عناصر من المنطقة، لمنع خسارتها الممر الاستراتيجي إلى لبنان.

إن أنقرة لا تكتفي بحدود عملية نبع السلام التي حصلت عليها، فهي تسعى للحصول على دعم أوروبي لإعادة إعمار "المنطقة الآمنة"، وعودة اللاجئين إليها، كما تقول، الأمر الذي ما زالت حكومات أوروبية تعارضه، بسبب عدم رضاها عن سيطرة تركيا على مناطق كانت بحوزة قوات سوريا الديمقراطية، التي استبسلت في إنهاء تنظيم داعش، في الوقت الذي تحاول تركيا إقناع كل الأطراف بالموافقة على تصنيف تلك القوات بالإرهابية.

